

### نظرة عامة

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار مقابل حوالي 113.2 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة نسبتها 10 في المائة. ويعزى سبب النمو في الناتج الزراعي إلى تطبيق السياسات الزراعية التي تساهم في تحسين أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل مصر والسودان والجزائر، وذلك من خلال استخدام التقنيات الزراعية وتطبيق القوانين المشجعة على التصدير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2010 حوالي 361 دولاراً محققاً بذلك نمواً قدره 7.1 في المائة. وفيما يتعلق بالإنتاج النباتي، تراجع خلال عام 2010 بنسبة 1.8 في المائة، ويعزى ذلك لانخفاض مستويات الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وخاصة الحبوب نتيجة للظروف المناخية غير المواتية. وفي المقابل، سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته زيادات نسبية مقبولة، في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 2.7 في المائة.

وفي مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، فإن البيانات المتوفرة تشير إلى تصاعد الصادرات بنسبة 16.8 في المائة لتصل إلى 19.1 مليار دولار في عام 2009 مقابل 16.4 مليار دولار في عام 2008. أما الواردات فقد ارتفعت بنسبة أقل وبنحو 7.7 في المائة لتبلغ 64.8 مليار دولار مقابل 60.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبذلك تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية من 27.2 في المائة في عام 2008 إلى 29.5 في المائة في عام 2009. وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال عام 2009 بنسبة 4.4 في المائة، ليصل إلى حوالي 45.7 مليار دولار. غير أن نسبة ارتفاع العجز في عام 2009 كانت أقل من نسبة ارتفاعه في عام 2008، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية في عام 2009 وزيادة الإنتاج في بعض السلع الغذائية في عدد من الدول العربية.

وفيما يخص الفجوة الغذائية، أدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الزراعية وتزايد الطلب عليها نظراً للنمو السكاني، إلى تحقيق الدول العربية مجتمعة عجزاً غذائياً بحوالي 35.3 مليار دولار، مسجلة تحسناً مقارنة بالعجز الغذائي لعام 2008 والذي بلغ 40.6 مليار دولار. وعلى مستوى الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2009، فقد حققت مجموعة سلع الأسماك والخضروات إكتفاءً وفائضاً للتصدير، كما حققت سلع الفواكه والبطاطس إكتفاءً ذاتياً. أما البقوليات والألبان واللحوم فقد حققت معدلات إكتفاء متوسط تراوحت بين 58 في المائة و78 في المائة. بينما حققت سلع السكر والزيت والحبوب (خاصة القمح) معدلات إكتفاء منخفض تراوحت بين 26 في المائة و49 في المائة.

## الناتج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2010 حوالي 124.5 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 10 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح بذلك يمثل حوالي 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراوحت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي عام 2010 بين حوالي 0.1 في المائة في قطر وحوالي 31.4 في المائة في السودان و50.5 في المائة في القمر. كما تراوح متوسط هذه النسبة في بقية الدول العربية ذات الموارد الزراعية (مصر، المغرب، سورية) بين 13.3 في المائة و20.4 في المائة، الجدول رقم (1).

**الجدول رقم (1)**  
**الناتج الزراعي للدول العربية**  
**2000 و 2005 و 2007 و 2010**

(مليون دولار أمريكي)

معدل النمو (%)		2010	2009	2008	2007	2005	2000	
2010-2009	2010-2000							
16.3	11.0	2027293	1743251	1993973	1585628	1152547	714797	الناتج المحلي الإجمالي
10.0	8.3	124493	113158	101596	89118	70682	55909	الناتج الزراعي
		6.1	6.5	5.1	5.6	6.1	7.8	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحق (1/3).

وقد سجلت الدول العربية معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي خلال عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009، تراوحت بين حوالي 0.1 في المائة في الإمارات وحوالي 39.7 في المائة في العراق. وتعود الزيادة في الناتج الزراعي في الدول العربية التي تمتلك موارد زراعية مثل مصر والسودان والجزائر إلى استمرار تطبيق السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم التصدير ودعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات وبذار وغيرها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي. وفي جانب آخر سجل الناتج الزراعي تراجعاً في عام 2010 في كل من المغرب وسورية وتونس وليبيا، إذ تراوح الانخفاض بين 1.8 في المائة و14.4 في المائة. ويعزى ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية نظراً لاعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الأمطار حيث تقدر بحوالي 80 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة، الملحق (1/3).

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2010 فقد بلغ حوالي 361 دولاراً أي بمعدل نمو بلغ حوالي 7.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام. إذ بلغ حوالي 583 دولاراً في سورية، وتراوح بين حوالي 301 دولاراً وحوالي 546 دولاراً في تونس والإمارات ومصر والجزائر

والمغرب واليمن والقمر والسعودية ولبنان والسودان. كما تراوح بين حوالي 129 دولاراً وحوالي 251 دولاراً في كل من الأردن واليمن وموريتانيا وليبيا والعراق وعمان، وانخفض إلى أقل من 100 دولار في البحرين والكويت وقطر وجيبوتي.

## الموارد الطبيعية في الدول العربية

### الأراضي الزراعية

تبلغ المساحة الإجمالية للدول العربية حوالي 1.4 مليار هكتار، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار، أي نحو 14 في المائة من المساحة الكلية. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2009 حوالي 68.8 مليون هكتار، تشكل حوالي 34.9 في المائة من المساحة القابلة للزراعة. وقد شكلت مساحة الزراعة المطرية حوالي 51.4 في المائة من إجمالي الأراضي المزروعة. وتتنوع التركيبة المحصولية في المتوسط بين الحبوب 60 في المائة، والخضروات والفواكه 12 في المائة والبذور الزيتية 13 في المائة. وقد زادت مساحة الأراضي المطرية بنسبة 2.7 في المائة نظراً لتحسن سقوط الأمطار خلال العام المذكور. وقد تركزت الزيادة في عدد من الدول العربية الزراعية كالمغرب وسورية بنسبة 3 في المائة والعراق وتونس والجزائر والسودان بنسبة 2.5 في المائة، الملحق (2/3).

وسجلت مساحة الأراضي المروية عام 2009 تراجعاً بنسبة 4 في المائة بالمقارنة مع العام الماضي، ويرجع سبب ذلك إلى محدودية الموارد المائية المتاحة للري المنتظم، حيث تراجعت مساحة الأراضي المروية في كل من العراق ولبنان واليمن والمغرب، وتراوح هذا الانخفاض بين 4 في المائة و35 في المائة. وفي المقابل زادت مساحة الأراضي المروية في كل من مصر والسودان وتونس والسعودية، إلا أن تلك الزيادة كانت محدودة وبنسب ضعيفة تراوحت بين 0.5 في المائة و2.5 في المائة.

وشهدت مساحة الأراضي الزراعية المستديمة زيادة بنسبة 0.8 في المائة. ويتفاوت معدل الزيادة في تلك الأراضي من دولة لأخرى، إذ تراوحت بين 2 في المائة و11.1 في المائة في السودان ومصر والعراق وتونس. وبالمقابل سجلت تلك المساحة انخفاضاً في المغرب والأردن والجزائر وتراوح الانخفاض فيها بين 0.5 في المائة و4.6 في المائة، في حين لم يطرأ أي تغيير على المساحة في كل من قطر وليبيا والبحرين. وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المتروكة دون استغلال (البور)، حوالي 14.7 مليون هكتار مما يمثل انخفاضاً بنسبة 16.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2008. وتعتبر هذه الموارد الزراعية التي تترك دون استغلال ذو أهمية قصوى، نظراً لقلّة الأمطار ومحدودية الموارد المائية، بالإضافة إلى إمكانية إعادة تأهيل خصائصها لاستعادة قدرتها على الإنتاج. وتمثل مساحة الأراضي المتروكة دون استغلال في كل من العراق والمغرب والجزائر والسعودية وسورية حوالي 70 في المائة من المساحة الإجمالية لتلك الأراضي في الدول العربية، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)  
تطور المساحة المزروعة مطرياً وسقياً في الدول العربية\*  
خلال الفترة 1990 - 2009

(ألف هكتار)

الفترة	المطري	المروي	الإجمالي
1990	35247	11553	46800
2000	32998	9500	42498
2009	35337	10089	45426

\* لا تشمل على مساحة الأراضي المتروكة (البور) والتي تقدر عام 2009 حوالي 14.7 مليون هكتار.  
المصدر: الملحق (2/3).

إن الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة والمتاحة يمكن استغلالها وزيادة معدلات التوسع الأفقي في البلدان العربية، كما أنه من الممكن مضاعفة معدلات الزيادة بمقدار مرتين أو ثلاث لتصبح الزيادة السنوية بحدود 1.5 – 2.5 في المائة، وذلك من خلال تبني إستراتيجية إنتاجية زراعية عربية، تضع في أولوياتها في المقام الأول زيادة الإنتاج الزراعي لتقليل العجز الغذائي العربي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العديد من الدول العربية استطاعت خلال العقدين الماضيين زيادة الرقعة المزروعة بمعدل سنوي تجاوز 2 في المائة (مصر، السعودية، المغرب، السودان ولبنان)، وهناك دراسة<sup>(1)</sup> تشير إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً، مع الملاحظة أن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها محدودية رقعة الأرض الصالحة للزراعة.

#### المراعي والغابات

تقدر مساحة المراعي بحوالي 35.5 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، يتركز معظمها في السودان والسعودية والصومال وموريتانيا بنسبة قدرها 75 في المائة من إجمالي مساحة المراعي. وتؤمن المراعي حوالي ثلثي الموارد العلفية المتاحة للثروة الحيوانية في الدول العربية، ويقع الجزء الأكبر من هذه المراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة ومعظمها في حالة ضعيفة ومتردية. إذ يعتبر حوالي 10 في المائة من إجمالي المراعي في الدول العربية بحالة ممتازة، وحوالي 20 في المائة بحالة جيدة. أما المساحة المتبقية والبالغة 70 في المائة فهي مراعي فقيرة. وتعتبر إنتاجيتها ضعيفة عموماً ومنفاوتة نظراً لارتباطها بنمط الهطولات المطرية، إذ أنها أقل بكثير من الطاقة الكامنة للبيئة الرعوية، كما أنها شديدة الانخفاض بالمقارنة مع مثيلاتها في المناطق الأخرى في العالم، إذ يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي 5 كيلو غرام من اللحوم مقابل 30 كيلو غرام في الدول المتقدمة.

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استشراف صورة الزراعة العربية".

وتمثل مساحات الغابات حوالي 6.7 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية وحوالي 2.5 من إجمالي الغابات في العالم، ويتباين توزيع الغابات من منطقة لأخرى، إذ تغطي مساحة الغابات حوالي 13 في المائة في المنطقة الوسطى و0.7 في المائة في الجزيرة العربية، ويتركز حوالي 92 في المائة منها في ست دول عربية في مقدمتها السودان التي تحتضن حوالي 50 في المائة من المساحة الإجمالية يليها الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن. وتخضع الغابات في الدول العربية لكثير من التحديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر والتحطيب، علاوة على الظروف المناخية الصعبة كالجفاف مما ساهم في انحسار مساحات الغابات في بعض المناطق كالسودان وموريتانيا، وتدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي.

### الموارد المائية في الدول العربية

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو حصة الفرد من المياه مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. كما تتسم بسوء توزيعها جغرافياً وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، حيث يشكل متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية في الدول العربية نسبة 1 إلى 15 مقارنة بالمستوى العالمي، كما يبلغ متوسط الهطول المطري 1 إلى 4.6 أيضاً، يضاف إلى ذلك أن جزءاً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يتعرض للفق أو لتدهور النوعية. ويبلغ متوسط نصيب الفرد أقل من 800 م<sup>3</sup> في السنة، ويقل عن 500 م<sup>3</sup> سنوياً في عدد من الدول العربية تشمل الأردن وتونس وفلسطين وجيبوتي وكل دول شبه الجزيرة العربية باستثناء عمان مقارنة بالمعدل العالمي الذي يتجاوز 7700 م<sup>3</sup> في السنة.

### الموارد المائية المتجددة

تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بحوالي 266 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، تتكون من المصادر التقليدية (الأمطار والمياه السطحية والجوفية) والمصادر غير التقليدية التي تتكون من مياه التنقية (إعادة الاستخدام) ومياه التحلية، الجدول رقم (3).

### الجدول رقم (3)

#### الموارد المائية المتاحة في الدول العربية عام 2008

(مليار م<sup>3</sup>)

مجموع الموارد المائية المتاحة	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية الجوفية			الموارد المائية السطحية
	مياه التحلية	مياه التنقية		المتاح	التغذية السنوية	المخزون	
266	2.5	9.7	254	42	45	8400	209

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي عام 2010.

### المياه السطحية

تشكل الموارد السطحية القسم الأكبر من الموارد المائية المتجددة، وتقدر بحوالي 209 مليار م<sup>3</sup>، وتبلغ حصة الزراعة منها حوالي 85.5 بالمائة بالمقارنة مع حوالي 70 بالمائة على المستوى العالمي، كما تقدر حصة الاستهلاك المنزلي بحوالي 11 بالمائة و3.5 بالمائة للأغراض الأخرى. وتشكل مياه الأنهار الجزء الأهم من هذه الموارد، وينبع معظم هذه الأنهار من خارج الدول العربية، مثل النيل ودجلة والفرات والسنكال، وتقدر المياه السطحية المشتركة مع دول أخرى بحوالي 174 مليار م<sup>3</sup> سنوياً، منها 139 مليار م<sup>3</sup> منشأ خارج الدول العربية و35 مليار م<sup>3</sup> منشؤها داخل الدول العربية. وتشكل الموارد المائية المشتركة من خارج الدول العربية حوالي 80 بالمائة من مجمل الموارد المائية السطحية وحوالي 66 بالمائة من مجمل الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية. ويمتلك العراق أكبر كمية من المياه السطحية، تليه مصر ثم السودان وسورية. كما أن العراق يتمتع أيضاً بأكبر كمية من المياه السطحية ذات المنشأ الداخلي تقدر بحوالي 22 مليار م<sup>3</sup>.

### المياه الجوفية

تتوفر في الدول العربية كميات كبيرة من المياه الجوفية تتجمع في ثلاثة أحواض رئيسية هي الأراج الشرقي جنوب جبال أطلس في الجزائر، والنوبة بين مصر والسودان وليبيا، والديسي بين الأردن والسعودية، وتقدر كميات المياه المخزنة في هذه الأحواض بنحو 8400 مليار م<sup>3</sup>، وتقدر الموارد المتجددة بحوالي 45 مليار م<sup>3</sup> سنوياً يمكن استغلال 42 مليار م<sup>3</sup> منها سنوياً. وتتميز معظم المياه الجوفية في الجزيرة العربية والمغرب العربي بأنها مياه متوسطة إلى عالية الملوحة، ويتطلب استخدامها توفر تقنيات خاصة للاستفادة منها وحماية التربة من أخطار التملح. وتنقسم الموارد الجوفية إلى موارد متجددة يتم تغذيتها بمياه الأمطار سنوياً من خلال الدورة الهيدرولوجية الحالية، وأخرى أحفورية غير متجددة لا تحظى بتغذية سنوية، وتعود تغذيتها إلى فترات مطيره سابقة. ويتعرض المخزون الجوفي للاستنزاف الجائر، وبنسب لا يمكن تقديرها بدقة في ظل غياب القياسات الدورية عن وضع هذه الأحواض. وتفتقر البيانات المتوفرة إلى الدقة والموثوقية بسبب عدم توفر دراسات تفصيلية دقيقة لهذه الأحواض.

### الأمن المائي العربي

تكتنف الأمن المائي العربي محددات تتمثل في التغيرات المناخية العميقة، وطرق إدارة الموارد المائية واستخداماتها، وأوضاع الموارد المائية المشتركة، حيث تواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة لتوفير احتياجاتها المائية في ظل تذبذب كبير في كميات الهطول المطري التي تشكل المورد الرئيسي للمياه السطحية والجوفية، وتعاقب فترات الجفاف وازدياد حدتها. والهدر الكبير للمياه الذي أصبح مشكلة متأصلة ومزمنة. وقد بلغت كمية السحب السنوية من المياه في الدول العربية نحو 55.7 بالمائة من كميات المياه المتاحة في الدول العربية بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 7.3 بالمائة فقط، مما يعني أن معدلات السحب السنوي تفوق معدلات السحب الآمنة والمقدرة عالمياً بنحو 20 بالمائة من المياه المتاحة كحد أقصى.

تعتمد بعض الدول العربية بشكل رئيسي على تدفقات المياه الواردة إليها من دول أخرى وبمعدل يصل إلى نحو 80 بالمائة في مصر وموريتانيا وسورية والسودان ونحو 68 بالمائة في العراق و62 بالمائة في الصومال و10 بالمائة في تونس و3.6 بالمائة في الجزائر. وتقتصر أغلب الدراسات على دراسة الموازنة المائية لكل بلد بمفرده ولا تتوفر دراسات دقيقة على المستوى العربي ككل، كما أن معظم البيانات لم يتم تحديثها منذ عام 2001 وبعضها يعود إلى عام 1996. وتشير الدراسات المتوفرة عن التنبؤ بحالة المياه في الوطن العربي للفترة 2000 – 2025 – 2050 إلى أن النمو في الموارد المائية السطحية والجوفية والتحلية والمياه المعالجة يعتبر شبه ثابت، في حين ينمو الطلب على المياه بمعدلات متزايدة. ويعكس ذلك وجود فجوة تتزايد بين الطلب على المياه والمعروض منها تقدر بحوالي 100 مليار م<sup>3</sup> عام 2050. ويتطلب هذا الواقع ترشيد استهلاك الموارد المتاحة، وتطوير أنظمة الري المتبعة وتنمية الموارد المائية، وإضافة موارد جديدة وتطوير تقنيات حصاد المياه، والتوصل إلى اتفاقيات مع الدول المتشاطئة على الأنهار المشتركة، وتنشيط حقوق العرب في المياه ضمن الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وتطبيق نظم الإدارة المتكاملة للموارد المائية. واعتماد الأسس الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام المياه واعتماد منهجيات متطورة لتقييم آثار التغير المناخي، ووضع سيناريوهات مختلفة لذلك، والاندماج في الجهود التي تبذلها الدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة.

## الموارد البشرية

### القوى العاملة في الزراعة

بلغ عدد السكان الزراعيون في الدول العربية عام 2009 حوالي 88.4 مليون نسمة أي بتراجع بلغ نسبته حوالي 2.0 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ويعود سبب ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، نظراً لضعف مستوى الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، وانخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد من النشاطات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع الموارد الاستثمارية مما خلق تبايناً في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة، الملحق (3/3).

### حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي

يبلغ متوسط نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2009 حوالي 4690 دولاراً أي بزيادة 12 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وتتفاوت حصة العامل الزراعي بين الدول العربية إذ تتراوح بين 2567 دولاراً و16150 دولاراً في اليمن والسودان والمغرب والعراق ومصر والأردن وتونس والجزائر وسورية. وترتفع في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان حيث تتراوح بين 4808 دولاراً و28176 دولاراً. وتتراوح بين 118 دولاراً و1351 دولاراً في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية الضعيفة نسبياً مثل جيبوتي وموريتانيا. ويعود سبب تدني نصيب العامل الزراعي في بعض الدول العربية إلى ارتفاع عدد العمالة وانخفاض كفاءتها

التقنية نظراً لضعف استخدام التقانة الحديثة من ميكنة وإرشاد وبحوث في العمليات الإنتاجية، إلى جانب السياسات الاستثمارية القطاعية غير المتوازنة، والضعف النسبي للاستثمار في الزراعة وما يترتب عليه من ضعف نسبي في الأراضي المرورية وفي التقنيات الزراعية الحديثة، وتدني المستوى التعليمي والصحي للعامل الزراعي، وتأثير العوامل الطبيعية والمناخية غير المواتية أحياناً والخلل في السياسات والعلاقات العربية، الملحق (4/3).

## الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

### الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية عام 2010 انخفاضاً بنسبة 1.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، نظراً لانخفاض مستويات الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وفي مقدمتها الحبوب بنسبة 9.0 في المائة حيث تحتل مساحتها المحصولية حوالي 39 في المائة من المساحة المحصولية الإجمالية في الدول العربية. ويعود سبب هذا التراجع إلى انحباس الأمطار خلال الموسم الزراعي، وانتشار موجة الجفاف في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة. وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2010 أن غالبية محاصيل الحبوب قد سجل إنتاجها انخفاضاً بالمقارنة مع عام 2009، إذ سجل إنتاج القمح تراجعاً بنسبة 8.8 في المائة نظراً لتراجع مستوى الغلة بنسبة 7.2 في المائة والمساحة المحصولية بنسبة 1.8 في المائة كما هو موضح في الجدول رقم (4). وقد انخفض الإنتاج في عدد من الدول العربية المنتجة للقمح كالمغرب وسورية وتونس. كما انخفض إنتاج الشعير بنسبة 23.6 في المائة نظراً لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 18.1 في المائة والغلة بنسبة 6.6 في المائة. وسجلت المحاصيل المطرية الأخرى تطورات متباينة كما يوضح الملحق (5/3) والشكل (1).

### الجدول رقم (4)

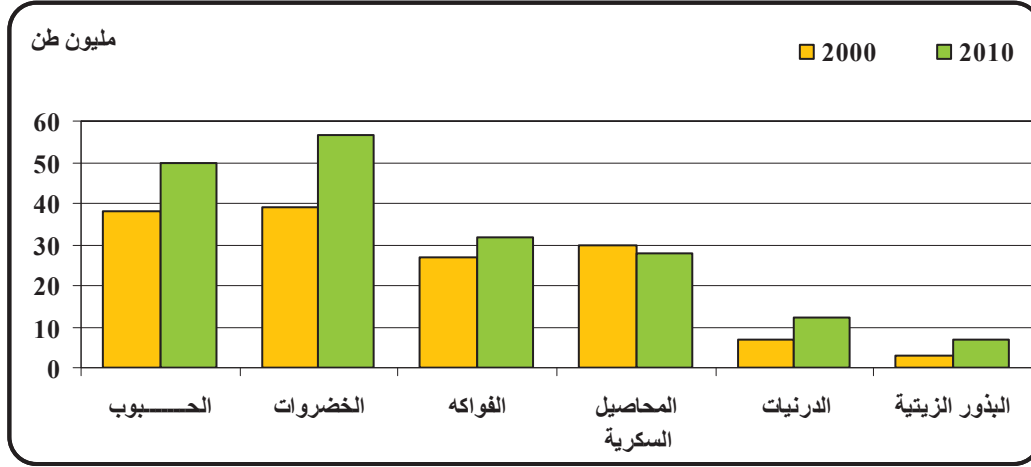
#### نسبة التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2010 بالمقارنة مع عام 2009

نسب مئوية							
المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	6.8 -	2.5 -	9.0 -	البنور الزيتية	2.4	0.1 -	2.5
(القمح)	8.8 -	1.8 -	7.2 -	الخضروات	2.7	1.2	1.6
(الشعير)	23.6 -	18.1 -	6.6 -	الفواكه	2.3	1.6	0.7
الدرنيات	2.1 -	3.4	5.3 -	الألياف	36.2	58.1	13.9 -
البقوليات	2.4	2.6	0.2 -	المحاصيل السكرية	1.0	5.0	3.8 -

المصدر: الملحق (5/3).



الشكل (1) تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000 و2010



المصدر: الملحق (5/3).

وسجلت المحاصيل المرورية تطورات متباينة خلال عام 2010 بالمقارنة مع العام السابق، إذ سجل إنتاج المحاصيل السكرية زيادة بنسبة 1.0 في المائة بينما تراجع الغلة بنسبة 3.8 في المائة. وبالمقابل حقق إنتاج الخضروات والفواكه زيادة بنسبة 2.7 في المائة و2.3 في المائة على التوالي نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 1.2 في المائة و1.6 في المائة.

مما سبق يتضح مدى عجز القطاع الزراعي عن تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الزراعي، ومدى التذبذب في الإنتاج نظراً لمحدودية الموارد المائية وتعرضها للاستنزاف، وتذبذب سقوط الأمطار مما يزيد من تقلبات معدلات الإنتاج الزراعي، وضعف البنى الأساسية الزراعية. ولعل تطوير القطاع يمكن تحقيقه من خلال الاهتمام بأساليب التنمية الريفية المتكاملة، وتبني التقانات الإنتاجية الحديثة في المجال البيولوجي وتحسين البذور والأجنة، وتطوير سبل تخطيط وتنفيذ برامج البحوث الزراعية.

**إمكانات التكتيف المحصولي<sup>(2)</sup>:** يشكل التكتيف المحصولي أحد الأساليب التقنية لزيادة الإنتاج الزراعي، حيث تقدر الكثافة المحصولية في الدول العربية بنحو 70 في المائة. ويختلف هذا المتوسط العام للكثافة المحصولية من دولة إلى أخرى، كما يتفاوت في إطار البلد ذاته نتيجة عدة عوامل كالتطور الزراعي والتقني والظروف المناخية وحياسة الأراضي. ويرتفع مستوى التكتيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة والكبيرة، إذ تتراوح نسبة التكتيف المحصولية بين 94 في المائة و195 في المائة كما هو موضح في الجدول رقم (5).

(2) حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض التي خصصت لتلك المحاصيل في تلك السنة تعبر عما يسمى التكتيف المحصولي.

جدول رقم (5)

التكثيف المحصولي في الدول العربية في المزارع التقليدية الصغيرة ألف هكتار

القطر	المغرب	الجزائر	تونس	مصر	السودان	سورية	الأردن
البيان							
مساحة المحاصيل الشتوية	186	353	224	63	66	208	35
مساحة المحاصيل الصيفية	24	117	88	61	225	62	101
الفاكهة والمشاتل	26	83	235	0.6	14	24	113
إجمالي المساحة المحصولية	236	553	547	125	305	294	249
إجمالي المساحة المزروعة	241	591	529	64	280	278	244
نسبة التكثيف المحصولي (%)	98	94	103	195	109	106	102

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير المزارع التقليدية في الوطن العربي.

وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة التكثيف المحصولي في الدول العربية بمتوسط قدره 1.1 في المائة (على أساس 1.0 في المناطق البعلية و 1.5 في المناطق المروية)، كما أن هناك إمكانية لمضاعفة الكثافة المحصولية في عدد من البلدان العربية كالسودان مثلاً من 0.6 إلى 1.2 خلال ربع قرن، ومصر حيث الكثافة المحصولية جيدة وبالإمكان رفعها إلى حوالي 2.5. إذ أنه بمجرد رفع متوسط الكثافة المحصولية بمقدار 0.1 خلال السنوات العشر القادمة فإن ذلك يعني إضافة نحو 5.5 - 6.0 مليون هكتار محصولي، ويعني ذلك إضافة حوالي 5 مليون هكتار وزراعتها بالحبوب بمتوسط إنتاجية تقدر بحوالي 2 طن للهكتار، أي بمعنى آخر تعزيز الأمن الغذائي العربي وتخفيض الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب بحوالي 10 مليون طن سنوياً.

وثمة طرق وأساليب متنوعة لتطوير ورفع مستوى التكثيف المحصولي في المنطقة العربية، ويأتي التوسع في الري التكميلي وفي ترشيد طرقه والرفع من كفاءته في مقدمة هذه الأساليب، وتقليص مساحات الأراضي البور في بعض مناطق الزراعة البعلية ذات الأمطار الكافية بإدخال البقوليات في الدورة الزراعية كلما أمكن ذلك. ويمكن تطبيق مكنه مختاره تختصر الوقت لعمليات ما بين المحصولين (الحراثة وتهيئة الأرض والحصاد والدراس) وباستنباط واستخدام بعض الأصناف القصيرة العمر والأصناف المبكرة المقاومة للجفاف والملوحة. وبتطبيق وتطوير مثل هذه التقنيات يمكن زراعة محصولين متتاليين في الأرض الواحدة والسنة الزراعية الواحدة.

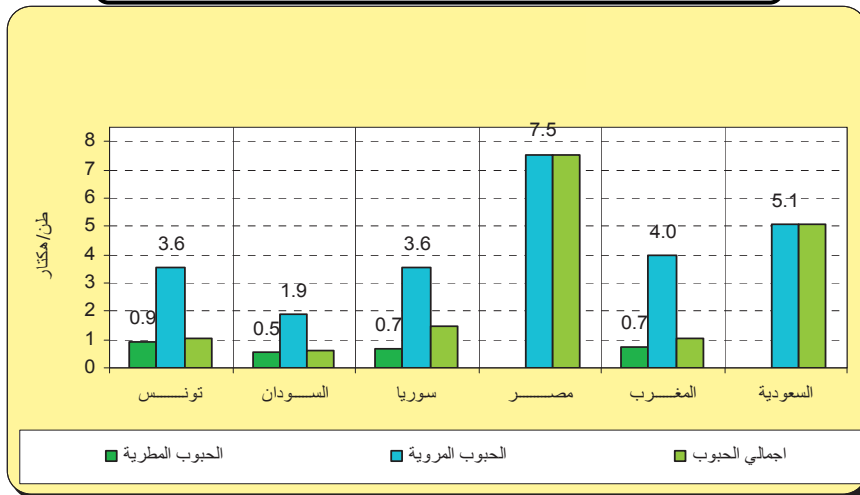
وثمة مشروعات في عدد من الدول العربية لاستنباط وتطوير أصناف من الحبوب والخضار والمحاصيل الزيتية أقصر عمراً وأبكر نضجاً وأفضل من حيث خصائصها التسويقية، وعلى سبيل المثال فإن مصر تعمل على رفع معدلات التكثيف المحصولي من خلال استنباط هجن ذرة باكوريه، وهجن تناسب الزراعة النيلية، ومن خلال تطوير وتشجيع نشر زراعة أصناف الأرز المبكر، وأصناف عباد الشمس التي تشغل الأرض 100 يوم. وبغية تعظيم عائد الوحدة المائية (التر المكعب) والرفع من التكثيف المحصولي، هناك جهود تبذل للتوسع في زراعة الشمندر السكري وإدخاله

كبديل عن قصب السكر الذي يحتكر الأرض ويشغلها على مدار السنة ولا يحقق سوى عائد اقتصادي ضعيف من مياه الري التي تستهلك مقارنة بالشمندر.

### إنتاجية المحاصيل الزراعية

تعتبر إنتاجية الحبوب المطرية متدنية في الدول العربية حيث تتراوح بين 0.5 طن/ هكتار في السودان إلى حوالي 0.9 طن/ هكتار في تونس. وبالرغم من بعض المحددات المناخية والبيئية للزراعة المطرية في الدول العربية، فإن ثمة فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي. حيث تشير البيانات المتوفرة عن فرق كبير بين إنتاجية القمح والشعير في مناطق الزراعة المطرية ذات التقنيات التقليدية في الجزائر وتونس وسورية (700 – 1500) كغم، بحسب الأمطار، وإنتاجية محطات التجارب في تلك المناطق نفسها (4000 – 5000) كغم/ هكتار في الزراعة البعلية. ومع أخذ الظروف شبه النموذجية التي توفر عادة لمحطات التجارب بعين الاعتبار، فإن التطلع إلى رفع الإنتاجية الفعلية الراهنة إلى ما يعادل 60 في المائة من إنتاجية تلك المحطات يعتبر تقنياً، أمراً معقولاً وممكناً، الشكل (2).

الشكل (2) : إنتاجية الحبوب المطرية والمروية في بعض الدول العربية



ويتطلب تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية العمل على حماية الموارد الأرضية واستخدام التقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، ودعم وتطوير البحوث الزراعية لاستنباط وتطوير أصناف من المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة، وتعميم ونشر نتائج البحوث بين أوساط المزارعين. كما يتطلب كذلك تنمية وتطوير المعارف الأساسية والزراعية والتقنية للمنتج الزراعي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات البحوث الزراعية. وتتيح مساحات الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة والتي تقدر بحوالي 143 مليون هكتار أيضاً إمكانية لا يستهان بها للتوسع الأفقي للزراعة المطرية، إذا ما تم تسخير الاستثمارات اللازمة لذلك.

أما بخصوص إنتاج الحبوب المروية فيبين الشكل (2) أن الإنتاجية في مصر قد بلغت حوالي 7.5 طن للهكتار، وهي من بين أعلى الإنتاجيات في العالم، تليها السعودية التي بلغت حوالي 5 طن للهكتار، وهي تتم خلافاً لمصر بواسطة الرش. وتتراوح الإنتاجية في سورية وتونس والمغرب بين 3.6 و4.0 طن للهكتار، في حين تبقى الإنتاجية في السودان منخفضة. وتشير بعض الدراسات الميدانية في كل من مصر، وسورية، والأردن، والعراق بأن مؤشر كفاءة استخدام المياه في المزرعة لإنتاج القمح، أي نسبة كميات المياه اللازمة لإنتاج كمية محددة من المحصول إلى كميات المياه المستهلكة فعلياً، تتراوح بين حوالي 40 في المائة و80 في المائة، مما يعني أن نسبة هدر المياه تتراوح بين 20 في المائة<sup>(3)</sup> و60 في المائة. كما تشير دراسة للبنك الدولي عن مصر أنه على الرغم من أن إنتاجية الأرض الزراعية في مصر تعتبر مرتفعة بالمقاييس العالمية، فإن ثمة إمكانيات لرفع إنتاجية محاصيل التلقيح الذاتي (كالأرز والقمح) بمعدل 20 – 25%، وإنتاجية محاصيل التلقيح المختلط (كالذرة الصفراء) بأكثر من 35 في المائة<sup>(4)</sup>.

ويعتبر الري التكميلي هو السائد في كل من سورية وتونس والمغرب. ويعرف الري التكميلي بأنه إضافة كميات قليلة من المياه إلى محاصيل بعلية خلال أوقات الجفاف لتحسين غلة المحصول واستقرارها. وقام المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق (إيكاردا) بدراسات محلية لمعرفة كميات مياه الري التكميلي اللازمة للحصول على أفضل إنتاجية حسب الهطول المطري. ويبين الشكل (2) نتائج زيادة إنتاجية القمح في ظل ظروف هطل مطري سنوي متدن ومتوسط ومرتفع، وذلك باستخدام كميات ري تكميلي بلغت حوالي 183مم و120مم و75مم على التوالي.

### الإنتاج الحيواني

تتميز نظم تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية بالتنوع، حيث يغلب نظام الرعي المتنقل، إذ يكتنف هذا النظام العديد من المعوقات التي تتمثل في تعرض تلك الثروة إلى المرض وانخفاض معدلات نموها في ظل الظروف المناخية والبيئية السائدة، إلى جانب صعوبة رعايتها ومراقبتها. وينتشر في الدول العربية على نطاق واسع تربية الدواجن ضمن مشروعات تطبق أنظمة الإنتاج الدجني وفق أحدث الأساليب المتطورة، حيث حققت نتائج إيجابية من أهمها مساهمتها في تخفيف العجز الغذائي العربي. أما تربية المواشي فتنتشر في الحيازات الزراعية الصغيرة وتعتبر أنظمة الإنتاج الكبير والمتخصص الحديث محدودة بوجه عام.

وقد اعتمدت معظم الدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية، أسلوبين ويتمثل الأول في التوسع الأفقي من خلال التركيز على زيادة الأعداد، أما الثاني فيركز على زيادة إنتاجية اللحم واللبن والصوف. وكانت محصلة تلك الجهود زيادة أعداد الحيوانات خلال الفترة 2000 – 2010 بمعدلات نمو مقبولة نسبياً، إذ تحققت زيادة عددية من حوالي 316 مليون رأس أغنام وأبقار إلى حوالي 371 مليون رأس، إلا أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية، مما

(3) K. Shideed "Assessing On-Farm Water-Use Efficiency" "ICARDA"

(4) البنك الدولي، إستراتيجية التنمية الزراعية/ مصر.

انعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية من اللحم واللبن، كما تراجع نصيب الفرد من الوحدات الحيوانية الزراعية خلال الفترة المذكورة من 0.340 وحدة حيوانية في عام 2000 إلى حوالي 0.307 وحدة حيوانية عام 2010 أي بمعدل نمو سالب قدره 1 في المائة كما هو موضح في الجدول رقم (6). ويعود السبب في هذا التراجع إلى الظروف المناخية والجفاف والرعي الجائر، وضعف الإمكانيات التنموية، إلى جانب تدني إنتاجية سلالات الأبقار، التي تحتل المركز الثاني في قائمة إعداد الثروة الحيوانية العربية، حيث شكلت حوالي 18 في المائة من إجمالي عدد الوحدات الحيوانية خلال عام 2010. وتعتبر إنتاجية الأبقار في كل من اللحوم والألبان منخفضة بالمقارنة مع المستويات الأخرى في بعض الدول، إذ تمثل حوالي 35 في المائة من مستوى الإنتاجية في استراليا وحوالي 20 في المائة و15 في المائة في كل من أمريكا وأوروبا على التوالي.

### الجدول رقم (6)

#### تطور أعداد الحيوانات والدواجن

(بالآلاف رأس)

نصيب الفرد من الإجمالي	2010				2000				
	الإجمالي	دواجن	أغنام	أبقار	نصيب الفرد من الإجمالي	دواجن	أغنام	أبقار	
-	041865	670520	302907	68438	-	86252	570220	255597	60735
0.307	108536	*2235	*37863	*68438	0.340	*94585	*1900	*31950	*60735

\* اعتبرت الوحدة الحيوانية معادلة، بصورة متوسطة وتقريبية لرأس بقر واحد أو 8 رؤوس أغنام أو 300 دجاجة.  
المصدر: الملحق (6/3).

ومن جانب آخر فإن تطور أداء الثروة الحيوانية لمواجهة الطلب المتزايد عليها يتطلب تشجيع القطاع الخاص لإنشاء المشاريع الكبيرة المتخصصة والتي تطبق أساليب التربية والإنتاج الحديث، إلى جانب توفير الرعاية الصحية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للسلالات المحلية عن طريق التهجين والخلط مع السلالات الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة، كما يشمل هذا إعداد وتدريب الأيدي العاملة الفنية الماهرة التي لديها دراية بنظم التربية الحديثة، وتطوير أساليب ونظم استغلال المراعي الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف والتدمير.

### الإنتاج السمكي

يزخر الوطن العربي بثروة سمكية متنوعة، حيث يبلغ طول السواحل البحرية للدول العربية حوالي 23 ألف كيلومتر، بالإضافة إلى المسطحات المائية الداخلية التي تقدر مساحتها بحوالي 7 مليون هكتار. وقد حقق الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2010 زيادة بنسبة 2.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق حيث بلغت الكمية المنتجة حوالي 4 مليون طن أي حوالي نصف حجم المخزون وحوالي 80 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة فعلياً. ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك حوالي 11.3 كيلو غرام للفرد سنوياً، ويتوزع الإنتاج السمكي في الدول العربية وفقاً لمصادره المختلفة، إذ

يمثل إنتاج الصيد البحري حوالي 85 في المائة من إجمالي الإنتاج. وترتفع حصيدلة الإنتاج السمكي في الدول العربية التي تمتد مصايدھا في المحيط الأطلسي كالمغرب وموريتانيا، إذ يمثل إنتاجهما حوالي 45 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي في الدول العربية. وتحتل الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط المرتبة الثانية، حيث تمثل حصيدلة الإنتاج في هذه المنطقة حوالي 37.1 في المائة من إنتاج الدول العربية. ويمثل إنتاج منطقة الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر 17.9 في المائة من الإنتاج السمكي للدول العربية في عام 2010، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)  
تطور الإنتاج السمكي في الدول العربية حسب الأقاليم  
2000 و2009 و2010

(بالآلف طن)

نسبة التغير (%)		2010	2009	2000	الإقليم
2010 - 2009	2010 - 2000				
1.4-	2.3	1825.3	1850.8	1459.2	المحيط الأطلسي
7.6	4.3	1507.4	1400.4	989.7	البحر الأبيض المتوسط
8.4	2.6-	109.4	100.9	142.7	البحر الأحمر والمحيط الهندي
2.9	2.8	617.4	600.0	470.4	الخليج العربي وبحر العرب
2.7	2.9	4059.5	3952.1	3062.0	الإجمالي

المصدر: الملحق (7/3).

ينحصر الإنتاج السمكي في الدول العربية في خمس دول عربية وهي مصر والمغرب وموريتانيا واليمن وعمان، وأنه بالإمكان استغلال الطاقة الإنتاجية الممكنة لمصادر الثروة السمكية في الدول العربية لو تم معالجة المعوقات وأوجه القصور في استغلال تلك الثروة بصورة مدروسة، وتتمثل هذه المعوقات في غياب مشاريع الصيد ذات الحجم الاقتصادي الكبير التي تدار في أطر تقنية حديثة، واعتماد الصيد البحري على الأساليب والأدوات التقليدية القديمة، وصعوبة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للكوادر العاملة في الصيد، إلى جانب ضعف قدراتهم في استخدام التقانات الحديثة المرتبطة بنظم تربية وصيد الأسماك. كما تشمل هذه المعوقات ضعف مستويات التنسيق والتكامل بين الدول العربية في مجال الاستثمار المشترك أو تنظيم استغلال المصايد المشتركة أو تبادل الخبرات والكفاءات، وضعف أنشطة البحوث التطبيقية، وتأهيل وتدريب الكوادر الفنية، وتطوير الخدمات التسويقية.

## التجارة العربية في السلع الزراعية والغذائية

### السلع الزراعية

ازدادت قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة تقدر بحوالي 16.8 بالمائة عام 2009، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية بنسبة 7.7 بالمائة، وقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة العجز (صافي الواردات) من حوالي 43.8

مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 45.7 مليار دولار عام 2009 وبنسبة تقدر بحوالي 4.4 بالمائة، مقابل نسبة 16.4 بالمائة للعام الفائت 2008، ويعود ارتفاع نسبة العجز إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية عام 2009 وانخفاض إنتاج عدد من السلع الغذائية في عدد من الدول العربية. وكنتيجة لذلك فقد بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات حوالي 29.5 في المائة للعام 2009، الجدول رقم (8).

**الجدول رقم (8)**  
**تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية**  
**خلال السنوات 2000 و2005 و2009**

(مليار دولار)

معدل النمو السنوي (%)		2009	2008	2007	2006	2005	2000	
2009-2008	2009-2000							
16.8	11.9	19.1	16.4	13.8	11.6	11.0	6.9	الصادرات
7.7	8.9	64.8	60.2	51.4	40.1	38.3	30.0	الواردات
4.4	7.9	45.7	43.8	37.6	28.5	27.3	23.1	العجز (صافي الواردات)
		29.5	27.2	26.8	28.9	28.7	23.2	نسبة الصادرات إلى الواردات

المصدر: الملحق (8/3).

وحققت كل من الأردن واليمن ومصر والمغرب معدلات نمو مرتفعة في صادراتها تراوحت بين 71.3 و125.8 بالمائة، في حين تراوحت الزيادة بين 3.4 و14.5 في المائة لكل من تونس والبحرين والجزائر والإمارات، وتراجعت الصادرات في كل من السعودية والسودان وسورية وعمان ولبنان وليبيا وموريتانيا وفلسطين والكويت وبنسب تتراوح ما بين 9.2 في المائة و83.3 في المائة وذلك بسبب تراجع كميات الإنتاج فيها، وحافظت قطر على مستوى صادراتها تقريباً. الملحق (8/3).

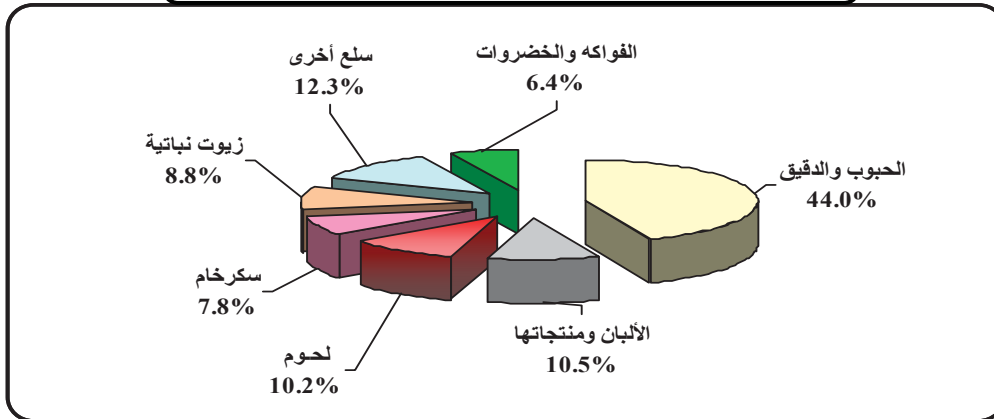
ازدادت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 60.2 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 64.8 مليار دولار عام 2009 وبنسبة تقدر بحوالي 7.7 في المائة مقابل نسبة 17 في المائة لعام 2008. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية عما كانت عليه في عام 2008، وقد تفاوتت الدول العربية في قيمة وارداتها الغذائية، حيث تصدرت السعودية الدول العربية من حيث قيمة وارداتها التي بلغت حوالي 17.7 مليار دولار مثلت حوالي 27.3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية، تليها الجزائر 7.3 مليار دولار ومصر حوالي 7 مليار دولار، والمغرب 4.2 مليار دولار وسورية حوالي 3.1 مليار دولار، في حين تراجعت نسبة الواردات الزراعية عما كانت عليه في عام 2008 في كل من السودان وموريتانيا والصومال وتونس وفلسطين ولبنان والكويت وليبيا وبنسب تتراوح بين 48.4 في المائة و9.0 في المائة، وتراجعت بنسب أقل في كل من الإمارات والبحرين وجيبوتي والعراق وعمان واليمن إذ تراوحت بين 0.7 في المائة و5.9 في المائة الملحق (8/3).

السلع الغذائية الرئيسية

حققت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية نمواً متواضعاً عام 2009 بالمقارنة مع العام السابق، حيث ازدادت من حوالي 12.4 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 12.8 مليار دولار عام 2009 وبنسبة 3.4 في المائة بينما سجلت زيادة بنسبة 14.8 في المائة كمتوسط للفترة 2000 - 2009. أما من حيث الكمية فقد ازدادت من حوالي 16.5 مليون طن عام 2008 إلى حوالي 17.9 مليون طن عام 2009 وبنسبة مقدارها 8.4 في المائة، وقد شكلت قيمة صادرات الأسماك والخضروات والفواكه والألبان حوالي 66.6% في المائة من إجمالي قيمة الصادرات وارتفعت قيمة صادرات الفواكه بنحو 18.4 في المائة والبيض 15.2 في المائة والألبان 5.1 في المائة. في حين تراجعت قيمة صادرات البقوليات 14.5 والبطاطس 10.2 والأسماك 9.3 واللحوم 9.2 في المائة. ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على الأغذية في الدول العربية ونقص الإنتاج لعدد من السلع مثل البطاطس والبقول، وعدم تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاجية، ووجود عدد من العوائق الفنية وقصور التشريعات التي تحد من تدفق الصادرات، الملحق (9/3).

وتراجعت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 53.5 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 48.5 مليار دولار عام 2009 وبنسبة 9.2 في المائة. ويرجع سبب ذلك إلى تراجع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وترشيد الطلب عليها مما أدى إلى انخفاض كمياتها من حوالي 98.4 مليون طن عام 2008 إلى حوالي 97.4 مليون طن عام 2009 وبنسبة 1 في المائة. وقد شكلت الواردات من هذه السلع حوالي 74.9 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية لعام 2009 وتمثل الحبوب والألبان واللحوم والزيوت النباتية والسكر نسبة 81.3 في المائة من قيمة هذه الواردات. ومن الملاحظ أن الحبوب والزيوت قد انخفضت كمياتها وقيمتها، بينما انخفضت كميات السكر وزادت قيمتها. وزادت كميات اللحوم وقيمتها معاً كما زادت كميات الألبان وانخفضت قيمتها. ويعود ذلك إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت في مجالي الأسعار والإنتاج خلال عام 2009 مقارنة بعام 2008، الشكل (3).

الشكل (3): هيكل الصادرات والواردات الزراعية العربية 2009 و2005 و2000



المصدر: الملحق (9/3).



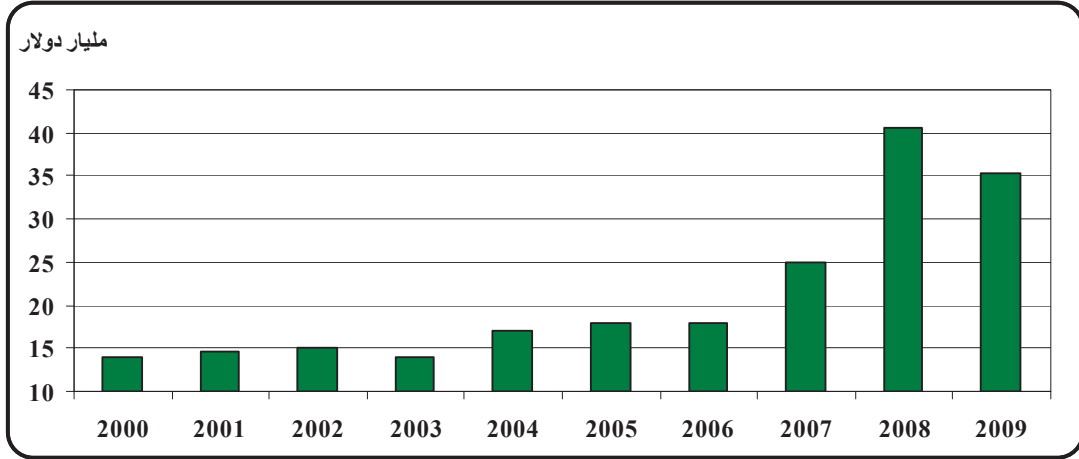
### الصادرات والواردات السمكية

ارتفعت كمية الصادرات السمكية بنسبة 1.9 في المائة عام 2009 وازدادت قيمتها بنسبة 6.4 في المائة وقد كان ذلك بسبب زيادة قيمة صادرات المغرب بنسبة 8.3 في المائة، وموريتانيا بنسبة 21.2 في المائة. وتأتي المغرب في مقدمة الدول العربية المصدرة للأسماك إذ شكلت صادراتها حوالي 69.6 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات السمكية العربية، تليها موريتانيا بنسبة 9 في المائة وتونس بنسبة 6.4 في المائة. وفي المقابل ازدادت كمية الواردات السمكية بنسبة 5.6 في المائة عام 2009 كما زادت قيمتها بنسبة 19.1 في المائة حيث ازدادت قيمة واردات جيبوتي بنسبة 138.2 في المائة وسورية بنسبة 79.6 في المائة والجزائر 71.4 في المائة وتونس 60 في المائة والمغرب 46.8 في المائة ومصر 26.3 في المائة وفلسطين 13 في المائة. بينما تراجع قيمة واردات كل من اليمن وقطر وعمان بنسبة 25.3 و6.9 و2.9 في المائة على التوالي. ومازالت التجارة البينية العربية في مجال الثروة السمكية متواضعة جداً بسبب عدم توفر شبكة خدمات متطورة بما فيها الموانئ المعدة للتصدير، ومزاحمة الواردات من الدول الأجنبية للمنتجات السمكية العربية. وتصدر المغرب وموريتانيا حوالي 75 في المائة من إنتاجها إلى الدول الأوروبية مستفيدة من قرب الأسواق، وتتجه اليمن أيضاً لزيادة صادراتها إلى الدول الأوروبية حيث تم إنشاء مرافئ خاصة منطوية لهذا الغرض. ويبلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الأسماك حوالي 11.3 كيلوغرام عام 2009 مقابل 16.5 كيلوغرام على المستوى العالمي، الملحق (10/3).

### الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي

**الفجوة الغذائية العربية وأبعادها التنموية:** انخفضت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية بعد تراجعها من حوالي 40.6 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 35.3 مليار دولار في عام 2009، بنسبة قدرها 13 بالمائة، وذلك بسبب تراجع الأسعار بعد الأزمة الغذائية العالمية 2007 – 2008، وزيادة الإنتاج لعدد من المحاصيل الرئيسية، وقد ساهمت مجموعة الحبوب بحوالي 58.3 في المائة من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية، وشكل القمح وحده حوالي 27 في المائة من قيمة الفجوة الكلية للسلع الرئيسية، كما شكل السكر حوالي 8.6 في المائة والزيوت حوالي 12.8 في المائة والألبان 10.2 في المائة واللحوم 13.7 في المائة وحقت الخضروات فائضاً بلغ حوالي 1,3 مليار دولار والأسماك 0,9 مليار دولار عام 2009، الملحق (11/3) والشكل (4).

الشكل : (4) تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2009-2000)



المصدر: الملحق (11/3).

هذا وتعاني الدول العربية من عجز في توفير احتياجاتها الغذائية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تحقيق زيادة في إنتاجها الزراعي تقابل الطلب على الأغذية كنتيجة لزيادة السكان، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير 2.3 في المائة، وتضاعف متوسط دخل الفرد من 2540 دولاراً إلى 5159 دولاراً. وارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 35.3 مليار دولار عام 2009 أي بنسبة زيادة قدرها حوالي 10.9 في المائة. منها حوالي 20.6 مليار دولار للحبوب نصفها للقمح، وحوالي 16 في المائة للحوم وحوالي 16.9 في المائة للزيوت وحوالي 11.2 في المائة للسكر وحوالي 10.7 في المائة للألبان.

وفي حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي على تواضعها الحالي، ومع افتراض التزايد الكمي السنوي للسكان، الذي يتوقع أن يتراوح بين 6-7 مليون نسمة في السنة، وزيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب تحسن مستوى المعيشة، فإن التطورات المستقبلية تنذر بمزيد من الانكشاف الغذائي العربي أو من حيث نسب الاكتفاء الذاتي، إذ يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية إلى 58 مليار عام 2020 و88 مليار دولار عام 2030.

وسوف تنعكس الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الفجوة على خطط وبرامج التنمية في الدول العربية لتغطية فاتورة هذا العجز من جراء زيادة الكميات الغذائية المطلوبة، وعامل الارتفاع المرجح للأسعار في الفترة المقبلة، وهذا يعني استنزافاً للموارد المالية وإرهاقاً للاقتصاد في الدول العربية ذات الدخل المتوسط، وتفاقم في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي، وتضخماً للمديونية في بعض الدول وبالتالي إضراراً بالتنمية بمجملها.

وقد تأثرت الدول العربية أكثر من غيرها بسبب الأزمة الغذائية العالمية عام 2008 وتداعياتها التي تمثلت في الارتفاع الحاد وغير المسبوق في أسعار السلع الغذائية، وشح الواردات الغذائية بسبب القيود التي فرضتها الدول المنتجة على

تصدير هذه السلع. إذ سجل متوسط أسعار الأرز ارتفاعاً بلغ 123 في المائة عام 2008 مقارنة بعام 2006، ولكنه بلغ في الربع الأول من عام 2009 حوالي 99 في المائة مقارنة بأسعار عام 2006. وقد تأثرت أسعار السلع الغذائية الأساسية بالأزمة الاقتصادية العالمية والعرض والطلب. وتشير التقديرات إلى أن أسعار السلع الغذائية سترتفع خلال السنوات العشر القادمة بنسبة 30 في المائة للزيوت وبنسبة تتراوح بين 10 - 20 في المائة لمحاصيل الحبوب والسكر بالمقارنة مع متوسط الأسعار خلال الفترة 1997 - 2006. كما تشير التوقعات إلى أن تقلباً حاداً في الأسعار على غرار ما حدث عام 2008 ليس مستبعداً كلياً في السنوات المقبلة، سيما وأن أسعار السلع تتأثر بشكل متزايد بأسعار الطاقة، مع مخاوف من تقلبات مناخية حادة.

**الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:** تقسم السلع الغذائية في الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي التي حققه كل منها عام 2009. فالمجموعة الأولى تشمل سلع ذات اكتفاء أو اكتفاء مرتفعاً بحيث حققت في عام 2009 اكتفاءً وفائضاً للتصدير. ولقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من الأسماك حوالي 108 في المائة، والخضروات 103 في المائة. وحققت الفاكهة حوالي 100 في المائة، والبطاطس 99 في المائة. أما المجموعة الثانية، فتشمل سلعاً ذات معدلات اكتفاء متوسط وتضم البقوليات التي بلغت نسبة الإكتفاء منها حوالي 58 في المائة، والألبان حوالي 74 في المائة واللحوم حوالي 78 في المائة. وأخيراً فإن المجموعة الثالثة تشمل سلعاً ذات معدلات اكتفاء منخفض، وتمثل سلع العجز الغذائي مجموعة الحبوب وفي مقدمتها القمح بنسبة إكتفاء حوالي 49 في المائة، والزيوت حوالي 31 في المائة والسكر حوالي 26 في المائة، الملحق (11/3).

### السياسات الزراعية في الدول العربية والتعاون في مجال الأمن الغذائي

لقد وضعت الدول العربية العديد من الخطط والبرامج لزيادة الإنتاج والإنتاجية لتقليص الفجوة الغذائية عبر التوسع في المساحات المزروعة وإضافة مساحات مروية جديدة، وإدخال بعض التقنيات الحديثة، وقد حققت زيادات في إنتاج المحاصيل الرئيسية خلال العقدين الماضيين، ولكن ما حققته في هذا المجال لم يواكب زيادة الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية الكبيرة، وتحسن مستوى المعيشة الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك، إضافة إلى عدم تحقيق زيادة فعالة في الإنتاجية. وفي ظل الأوضاع السائدة لوضع الأمن الغذائي العربي، فإن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات الضرورية لبناء منظومة اقتصادية واجتماعية تعمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي وتتمثل في ما يلي:

1. اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي وألياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.
2. تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواءً الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتوسع في التكنولوجيات الوراثية، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيرتها الإقليمية أو العالمية.

3. تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على منع التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية.
  4. الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي، ولاسيما في الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي.
  5. تنفيذ برامج كفاءة لوقف الهدر في المياه وخاصة في مجال الزراعة، ووضع تشريعات زراعية تنظم استخدام المياه محلياً.
  6. تقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البنى المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي.
  7. تفعيل استراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الاستراتيجي للفقراء.
  8. اعتماد التنمية الرأسمية من خلال تعزيز قدرات البحوث الزراعية، واستخدام حزمة متكاملة من التقانات الزراعية المتطورة.
  9. توفير الاستثمارات اللازمة لعملية التطوير، وتحقيق زيادة مكافئة في الإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي.
- وفيما يتعلق بالتعاون العربي في مجال الأمن الغذائي، فقد تعددت المبادرات والمساعي التي أطلقتها الدول العربية على المستوى الإقليمي، منها إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-2025، وتطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي بين الدول العربية. وقد توصلت الدول العربية خلال قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في عام 2009 إلى إقرار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي والأمن المائي، الذي يهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة قدرة الدول العربية على الاعتماد على الذات لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية وتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية، الإطار (1).

## الإطار (1)

### البرنامج الطارئ للأمن الغذائي والأمن المائي

أولت قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي انعقدت في الكويت بتاريخ 20/1/2009 اهتماماً خاصاً بموضوعات الأمن الغذائي والأمن المائي، وحماية البيئة، وتنشيط الاستثمار، حيث أقرت القمة عدداً من المشروعات لتعزيز التنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية في الدول العربية وأهمها: مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ووضع إستراتيجية للأمن المائي العربي. كما أقرت القمة دعم مشاركة القطاع الخاص في التنمية والاستثمار في إنتاج الغذاء ورصدت لهذا الغرض ملياري دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ينفذها القطاع الخاص، بما فيها المشروعات الزراعية.

وتركزت المشروعات التي تدرج في إطار تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي ومكافحة الفقر الريفي في الدول العربية، على زيادة وإنتاجية الحبوب والمحاصيل السكرية والزيوت والمنتجات الحيوانية والأعلاف، واستنباط أصناف جديد محسنة وملائمة لمختلف البيئات والظروف الطبيعية، وتحسين النظم المحصولية والممارسات الزراعية، وتدريب الباحثين والفنيين وذلك عن طريق تأسيس شراكة مع مراكز البحوث الزراعية الوطنية. ويعتمد تنفيذ المشروعات على اختيار مناطق واسعة في الدول المشاركة يتم تنفيذ حزمة التقانات الحديثة فيها، بالإضافة تفعيل مركز بحوث القمح ليكون إطاراً لشبكة تعاون لتدريب العمال الجدد بشكل مستمر لزيادة إنتاجية القمح، وتدريب طلاب الدراسات العليا، وتحسين كفاءة البحث العلمي في مراكز البحوث الوطنية، وربطها مع مراكز البحوث المتقدمة من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات البحثية الإقليمية والعالمية. كما تشتمل المشروعات على الاستخدام الأمثل لمصادر المياه، والتوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية، والنهج التكاملية في إدارة الموارد المائية، وحماية الحقوق المائية العربية.

وتتلخص الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة بهذا الخصوص، في اعتماد المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي 2011 – 2016، وكذلك مشروع الإدارة المتكاملة للمياه. وقد ساهم كل من الصندوق العربي والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تمويل المرحلة الأولى من برنامج الأمن الغذائي، ومن المؤمل أن تنضم بقية مؤسسات التمويل العربية لدعم هذا البرنامج. ويجري العمل على متابعة إقرار إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذها.